الحالة الاقتصادية العامة (١)

كانت سنة ١٩٣٠ متأثرة بضيق سنة ١٩٢٩ فى أوائلها مأزومة فى وسطها وأواخرها وكانت أزمتها أزمة عامة شملت بلاد العالم الجديد والقديم واثقلت بكلكلها على البلاد المتقدمة فى الصناعة اكثر مما اثقلت على البلاد الزراعية المحضة

وترجع الأزمة العالمية فى مجموعها الى أسباب عامة يكاد يتأثر بها الجميع أهمها أن العالم لايزال يتلمس طريق الخلاص من نتائج الحرب العظمى فيخيل اليه حيناً أنه تغلب عليها ثم لا يلبث أن يفاجأ بحادث كفاجعة سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة فى خريف سنة ١٩٢٩ فتضطرب الاسواق جميعها وتقع فى الارتباك . ويليها أن الصناعات الكبرى تمركزت فى صور نقابات عظمى وافقدت ميزة المنافسة بينها الى حد ما وعدّلت من طرق الانتاج الصناعى الكبير فانتجت كثيراً بماكينات حديثة واستغنت عن أيد عاملة وباعت بأسعار حددتها فى مراكز النقابات العامة فكثر عدد العاطلين حتى حسبهم الحاسبون بنحو عشرين مليون عامل بين أوروبا والولايات المتحدة . وتجاوزت النسبة المعقولة بين أسعار المنتجات المصنوعة وأسعار المواد الأولية والحاصلات الزراعية . وزادت الفروق ظهوراً بزيادة فى هذه الحاصلات الأخيرة . ومتى عجز المزارعون ومستخرجو المواد الأولية عن بيع منتجاتهم باسعار رابحة وانضم اليهم عدد العاطلين قلت قدرة العالم على الشراء . وساعد

---

(١) من تقرير الجمعية العمومية للمساهمين فى بنك مصر عن أعماله فى السنة الحادية عشرة من حياة البنك

على هذا الاضطراب فى الأسعار قلة الناتج من الذهب بقدر حاجة التعامل اليه فى الدول التى اتخذته أساساً لعملتها. وتنازع حيازته بين أسواق نيويورك وباريس ولوندرة . ونزول سعر الفضة وهى أساس عملة الصين والهند والهند الصينية وغيرها من البلاد الاسيوية . وثورات واضطرابات فى هذه البلاد الأخيرة وفى بلاد أمريكا الجنوبية . ومخاوف فى أوروبا على أسس السلم نفسه وهو لما يستقر بعد فى قراره رغم ميثاق عصبة الأمم وعهد لوكارنو . واعلان التعريفة الجمركية المانعة فى الولايات المتحدة الأمريكية . وحروب التعريفة الجمركية بين الدول جميعها فى العالم القديم والعالم الجديد. أسباب كلها متداخل بعضها فى بعض تداخلا يتعذر فيه فصل السبب عن المسبب فالكل سبب والكل نتيجة وكأن السبب والنتيجة توأمان لاينفصلان .

وترتب على هذه الحال أن ساد النفوس شىء من الخوف مبالغ فيه فامتنع أرباب الاموال عن تشغيل أموالهم واكتظت البنوك بها فانخفضت معدلات الفوائد انخفاضاً زاد فى بعض الاحوال عن خمسين فى المائة مما كانت عليه سنة ١٩٢٩ . وان سرى فقر الدم فى المعاملات فقلت وضعفت وكاد يشل دولاب الاعمال واضطرت بنوك تحسب بالآلاف أن تقفل أبوابها فى الولايات المتحدة الامريكية بلاد الثروة والذهب وفى غيرها من دول أوروبا ونقصت حمولة البواخر التى تعبر البحار وقناة السويس ونقصت ايرادات شركة القناة وشركات الملاحة البحرية لغاية آخر ديسمبر الماضى نقصاناً محسوساً يدل على درجة الأزمة العالمية وتغلغلها الظاهر فى التجارة الدولية

وتأثرت كل دولة من الدول بالأزمة العالمية تأثراً خاصاً تبعاً لأحوالها

الاقتصادية الخاصة . وتأثرت مصر بها ولو ان آثارها فيها أقل خطورة منها فى الدول الصناعية الاخرى .

فمصر بلد زراعى قبل كل شىء يعتمد على ثمن محصوله الرئيسى وهو القطن لاستيراد ما يحتاج اليه من الخارج . ومتى كان العملاء الذين يشترون القطن المصرى فى ضيق . ومتى كانت منسوجاتهم مخزونة والطلب عليها محدوداً فان من المعقول أن يقل الطلب على القطن المصرى وهو ما كان فى السنة الماضية حتى كاد الطلب يكون معدوماً فى بعض الأسابيع .

ورغم تدخل الحكومة فى سوق القطن وحجزها جانباً كبيراً يعد بملايين القناطير تداول ثمنها داخل البلاد فانها بعد وصولها الى الحد المقرر للتدخل واخلاء يدها من السوق أخذت أسعار القطن تتدهور فبعد أن كانت أسعار السكلاريدس فولى جودفير واقفة من يناير الى يوليو حوالى ٢٨ ريالا والأشمونى حوالى ١٩ فاذا هى تهوى فى ٢٩ ديسمبر الى ١٣ر٢١ ريالا للسكلاريدس وفى ١٥ ديسمبر إلى ٨٣ ر ٩ للاشمونى وهما أقل حد وصلت اليه أسعار كل قطن من القطنين فى السنة الماضية بل أسعار لامثيل لها مطلقاً بعد الحرب وهى ولا شك دون تكاليف الانتاج

ونزلت أسعار الحاصلات الزراعية بالمثل من حبوب وغلال وأرز

ونزلت أسعار الأوراق المالية فبعد أن كان سعر الموحد فى ١٧ يناير ٧٩ جنيهاً وسعر العقارى ٨٥٢ فرنكا هبط بالتدريج حتى وصل فى أواخر ديسمبر الماضى الى ٧٠ للاول و٧٠٠ للثانى

وترتب على نزول أسعار القطن أن قلت العملة الورقية المتداولة فى ديسمبر

الماضى الى ٠٠٠ر٧٩٣ر٢٠ . ج . م بدلا من ٠٠٠ر٧٦٩ر٢٦ فى السنة السابقة

ونقصت العملة المعدنية المعاونة لها الى ٠٠٠ر٥٦٧ر٥ . ج . م بدلا من ٠٠٠ر٢٦٧ر٦ فى السنة السابقة

واذا كان من المحقق أن النزول فى أسعار القطن والحاصلات الزراعية والأوراق المالية جاء فى معظمه نتيجة الكساد العالمى العام فان من المحقق أيضاً أن أصابع المضاربة قد امتدت كى تستغل الموقف ضد مصلحة البلاد وتزيد الحالة سوءاً بمضاربة أثيمة على النزول مما حمل الحكومة على التدخل بنفوذها ووضع قيود فى سوق العقود والأوراق المالية لمنع أذى أمثال هذه المضاربات الأثيمة فى أوقات الأزمة المستحكمة

وبالرغم من تدابير الحكومة على العموم فان التيار كان جارفاً لا يمكن صده . فكثر ضيق الناس . وارتبط المزارعون والملاك فى أغلب الاحيان بعقود المزارعة أو بفئات الايجار حسب الأسعار الحاضرة أو بفئات تحدد بنسبة أسعار القطن وقت جنيه . وكثرت التفاليس . وقلت حركة البناء بين الاهالى وقل دخل الدولة من ايرادات الجمارك ولو أن المخزون قبيل تنفيذ التعريفة الجمركية فى فبراير سنة ١٩٣٠ سبب من أسباب تقليل الواردات فى بقية السنة واختل ميزان التجارة اختلالا لم يسبق له مثيل منذ عشر سنين فقد بلغت الواردات لغاية ٣١ ديسمبر الماضى ٧٦٠ر٤٨٨ر٤٧ . ج . م مقابل ٩١٢ر٢٧٤ر٥٦ . ج . م فى السنة السابقة والصادرات ٥٩٢ر٩٤١ر٣١ . ج . م مقابل ٦٢٥ر١٨٦ر٥٢ فى السنة السابقة

وبينما كان الفرق فى ميزان التجارة فى سنة ١٩٢٩ اربعة ملايين من الجنيهات بلغ فى سنة ١٩٣٠ نحو ١٥٫٥ مليون جنيه . وبلغ النقص فى القطن وحده ١٨ مليوناً من الجنيهات اذ أن مجموع ما صدر منه كانت قيمته فى سنة ١٩٢٩ تبلغ ٠٤٠٫٣٦١٫٠٤١ ج.م وفى سنة ١٩٣٠ تبلغ ٢٣٫٧٨٨٫٤٦٤ وهذه الارقام صريحة فى مقدار فداحة الازمة وتأثيرها فى عموم البلاد خصوصاً وأنه ليس للمصريين موارد غير مرئية يستعيضون بها فى دفع ثمن ما يستوردون زيادة عما يصدرون .

ولحسن الحظ أن بدأ العام الحالى بانتعاش نسبى فى الاعمال كان بصيصا للأمل فى تحول الاحوال فأخذت المواد الاولية واسعار الحاصلات الزراعية واسعار الاوراق المالية ترتفع شيئاً فشيئاً وجاء اتفاق الدول على تحديد التسليح البحرى مؤيداً للسلم واستعداد الهند للتهادن والتصالح من اسباب تقوية الأمل فى المستقبل حتى صرح كثير من كبار رجال الأعمال والأموال أن شهر ديسمبر الماضى كان آخر عهد لبلوغ الأزمة حدها الاقصى وان السنة الجديدة تحمل للعالم اسباب الانتعاش وتحسن الاحوال .

وكما شعرنا فى مصر بصدى الأزمة العالمية شعرنا بصدى الأمل فى انفراجها فأخذت اسعار القطن تتصاعد الى حوالى ١٩ ريالا للسكلاريدس وحوالى ١٤ ريالا للأشمونى فى خلال مارس الماضى

واخذت أسعار الأوراق المالية تتحسن بالمثل الى حوالى ٧٨ جنيها للموحد وحوالى ٧٧٠ فرنكا للعقارى

وقد اتخذت الحكومة عدة تدابير لمواجهة الازمة الاقتصادية بناء على

ابحاث اهمها تقريران قيمان لسعادة احمد باشا عبد الوهاب وكيل المالية عن السياسة القطنية ومقاومة غلاء المعيشة . وتساهلت فى تحصيل مالها من ديون قبل الأهالى لطفت بها من حدة الازمة ووصلت الى موازنة طرفى الايرادات والمصروفات فى الميزانية العمومية الجديدة . وتهيأت لتنفيذ مشروع البنك الزراعى الذى تكلمنا عنه فى تقرير العام الماضى

ومن اهم ما اتخذت قراران من شأنهما ايقاظ الأمل فى النفوس ببقاء الاسعار الحاضرة على حالتها أو ميلها الى التحسن اكثر مما هى عليه

القرار الأول صدور المرسوم الملكى بتحديد زراعة السكلاريدس فى مناطق معينة بحيث لايزيد الناتج منه عن ١ر٥٠٠ر٠٠٠ قنطار

والقرار الثانى هو اعلان نيتها الاحتفاظ بالقطن المخزون لديها وعدم بيعه دفعة واحدة بل تصريفه بكميات متساوية على مدى أعوام معدودة بحيث لا تبيع سنويا أكثر من خمسمائة الف قنطار

فقد ترتب على هذين القرارين ظهور قلة المخزون فعلا من الأقطان المصرية فبنى الغزالون حسابهم على هذه القلة فاخذت الاسعار فى التحسن

ومما يزيد الأمل فى انتعاش المعاملات المرتبطة بالقطن المصرى اجتماع لجنة مؤتمر القطن الدولى أخيراً فى القاهرة واتخاذها قرارت هامة لتحسين أساليب التعامل فى القطن المصرى وأهمها تحديد درجة الرطوبة فيها وتنظيم التحكيم بشأنها والرغبة فى عدم خلط الاقطان مما يشجع الحكومة على استئناف مساعيها لسن التشريع القاضى بوضع حد للخلط وتنفيذه على الجميع

والحق هو أننا ما دمنا فى مصر أسرى محصول رئيسى واحد فاننا

سنبقى دائما عرضة لمثل هذه الهزة العنيفة التى صادفها ابناء هذه البلاد فى السنة الماضية . ولهذا فاننا نكرر ماصرحنا به فى تقاريرنا السابقة وهو أن العلاج فى تنويع الزراعة وفى اتقان أساليبها وفى انشاء الصناعات الاهلية فى البلاد وفى تعضيد التجارة المصرية وتكوين طبقة من التجار المصريين يستطيعون أن يحملوا على عاتقهم اعباء المعاملات التجارية الخطيرة بروح أقدام دون تهور او مضاربة وباساليب عصرية تتمشى مع القوى التجارية الفعالة فى البلاد الاخرى .

والحق هو اننا ما دمنا لا نحسب حساب مصروفاتنا بنسبة ايراداتنا ولا ندخر شيئاً من ايراداتنا نبقيه مالا نقدا لحاجاتنا وقت الشدة ولتكوين رؤوس اموال للمشروعات الصناعية والتجارية فاننا نبقى على حالنا نبذر فى سنى ارتفاع أسعار القطن ونحار فى امرنا فى سنى هبوط أسعاره . كأنه هو المتحكم فينا وكأنه ليست لنا ارادة حتى نكون اسياد المال واسياد المنتجات بدلا من أن نكون مسودين بها على هذه الحال .

واذا اعتبرنا السنة الماضية سنة خسارة فان الواجب يحتم على المصرى ان يحتمل هذه الصدمة بصبر وثبات وان ينقص من مصروفاته ما استطاع حتى يكون له من ايراداته مهما كانت فائض يستعين به على تعويض ما اصابه من خسارة وعلى البدء فى تكوين رؤوس اموال جديدة جاهزة

ولو ذكرنا ان مالية الدولة المصرية موطدة الدعائم ، وان ميزانيتها متوازنة ، واحتياطياتها متوافرة ، وديونها لا تذكر بالقياس الى ديون الدول الأخرى . وذكرنا مصر وجودة ارضها ، واعتدال مناخها ، وبركة نيلها ،

وصبر فلاحها وقناعته واقتداره على العمل . وذكرنا نهوضها وميلها الى مزاولة الأعمال الاقتصادية بروح عصرية جديدة . لو ذكرنا كل هذا وغيره من حسنات مصر الخالدة لحق لنا ان نستبشر على الدوام خيراً وان نؤمن بحسن مستقبلها ونتوقع ان تكون فى اوائل البلاد التى يعود اليها اليمن والرخاء فى ظل جلالة مليكها المعظم حفظه الله تعالى .

والله يحقق الآمال فيجعل سنة ١٩٣١ سنة خير وبركات تعوض شيئا مما فات .